

العلاقات الاجتماعية بين الرعية والسلطة في بايلك التيطري أواخر العهد العثماني من خلال الوثائق

دوالي خديجة
جامعة تيارت

تكونت الوثائق⁽¹⁾ العثمانية بالجزائر نتيجة تسجيلات مستمرة لأوامر وتعليمات وقرارات كانت تصدر عن حكام الولاية⁽²⁾ وموظفي البايك⁽³⁾، وقد ترتب عن طبيعة تكوين هذه الوثائق تداخل المعلومات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعل الرجوع إليها أمرا مهما وذا فائدة، بحيث لا يمكن الاستغناء عنها، رغم ما يترتب عن هذا التداخل من صعوبة في استخلاص المعلومات وترتيبها، والانتفاع بها في الكتابة التاريخية.

وقد تأكدت أهمية هذه الوثائق بصفة خاصة من كون العهد العثماني بالجزائر تميز عموما بقلّة الإنتاج المخطوط مع توفر الوثائق الأرشيفية. وتعد هذه الأخيرة من المصادر الأساسية، ومن الأصول الضرورية في الدراسات التاريخية. وقد تكونت هذه الوثائق من خلال الرسائل⁽⁴⁾ الرسمية أو شبه الرسمية، المتمثلة في التقارير⁽⁵⁾. ولقد جاءت هذه الوثائق التي هي موضوع البحث على شكل رسائل حررها مجموعة من موظفي الإدارة العثمانية، والتي رسمت الخطوط العامة للمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني على مستوى كل منطقة⁽⁶⁾. إن أهمية هذه الوثائق تكمن في طبيعة المادة التي تحتويها، وتنوع الموضوعات التي تتصل بها، والمجالات التي تنطرق لها. فهي فضلا عن كونها تهتم بالحياة السياسية والمسائل الإدارية والقضايا الشرعية، فإنها أيضا تمس الحياة الاجتماعية والثقافية.

ومن أجل دراسة مضمون هذه الوثائق وطبيعة مادتها كان لا بد من معالجة كل جوانبها، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن محاولة كهذه سوف تواجهها العديد من العقبات، ومن جملتها تداخل الموضوعات التي تناولتها وتنوعها. بحيث أصبح من الصعب دراسة مجال دون الآخر. كما لم تكمن الصعوبة في تناول هذه المجالات بقدر ما كانت في طريقة التعامل مع المعلومات الواردة فيها، إذ تميزت في الكثير من الأحيان بالاختصار وعدم الدقة، مما كان اضطرابا منا الاستعانة بمجموعة من المصادر والمراجع لتغطية الخلل أو النقص الموجود فيها، بالرغم من أن هذه الأخيرة تعاني من تكرار المادة التاريخية، وتحتاج إلى التنظيم، وضبط الكثير من المعطيات التاريخية حتى يمكننا صياغة هذه الحقبة بطريقة علمية ودقيقة. وبهذا فدراسة هذه الوثائق تبين الأسس والعادات والتقاليد الاجتماعية لبايك تيطري أواخر العهد العثماني، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل منطقة كانت مرآة تعكس ما كانت عليه الباياليك الأخرى.

إن التعرف على أحداث تاريخ الجزائر الحديث، وتكوين فكرة صحيحة عن ماضي الجزائر العثمانية، مرتبط برسم صورة واضحة للحياة الاجتماعية أثناء العهد العثماني. وذلك لكون الجانب الاجتماعي من تاريخ الجزائر في هذه الفترة كانت له آثار

حاسمة وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنظم الإدارية والحالة الاقتصادية، بحيث لا يمكن التعرض لهذه الجوانب كلها إلا بعد التعرف على الأوضاع الاجتماعية. فنلاحظ مثلاً أن الوضع الاجتماعي ظل يتحكم في طبيعة العلاقات بين السلطة والرعية، وبين هذه الأخيرة فيما بينها، وبذلك ظل يتأرجح بين الصراع والتنافس أحياناً كثيرة، أو التحالف واتحاد المصالح في أحيان أقل.

وانطلاقاً من كل ما ذكر أعلاه سوف نحط الرحال ونخص دراستنا هذه لرسم الخطوط العريضة وعرض تاريخي لمميزات وخصائص المجتمع في بابلك تيطري أواخر العهد العثماني. وقد يتفق غالبية الباحثين في تاريخ الجزائر العثمانية على أنهم يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على المادة الكافية التي تعطينا صورة واضحة حول التوزيع البشري على مستوى المنطقة، وقد يكون السبب الرئيسي في ذلك راجع إلى إتلاف الوثائق التاريخية للمدن والقبائل العربية عند احتلالها من طرف فرنسا. كما أن العهد العثماني لم يتسم في وقته بالاهتمام بتدوين الأحداث لأن العثمانيين أنفسهم اعتمدوا في نظامهم على تسيير الجيش والإدارة، وهذه الأخيرة كان ههما الوحيد جمع المطالب المخزنية.

فالسفر في تاريخ المنطقة حافل بالمحطات الحاملة لروائع الحضارات الإنسانية، والانتصارات البطولية والأحداث التاريخية. فلقد جعل منها التاريخ وجهته ومستقراً له منذ العصور الإنسانية الأولى لفترة ما قبل التاريخ إلى الفترة الرومانية، مروراً بالفتوحات الإسلامية وتعاقب الدويلات المختلفة على أرضها، ثم العهد العثماني الذي هو محطتنا. ومن هذا المنطلق كانت مسرحاً تداولت على منصته العديد من الشعوب تركت بصماتها التي تمثل في أيامنا هذه شهادات وذكريات تسمح لنا بالغوص مرة أخرى لاكتشاف أسرارها.

ففي بداية القرن السادس عشر استطاع العثمانيون طرد الأسبان من مدينة الجزائر التي أصبحت فيما بعد مركز السلطة العثمانية أطلق عليها مصطلح "دار السلطان"⁽⁷⁾ بقيادة الإخوة خير الدين وعروج وإسحاق الذين بسطوا نفوذهم ونصبوا عروج حاكماً عليها. وفي 1546م⁽⁸⁾ ظهرت الجزائر بتبعية للخلافة العثمانية، وسميت المرحلة بحكم البايبراي⁽⁹⁾، وبذلك بدأت معالم الحدود الإقليمية للجزائر تظهر وتستقر تدريجياً، وينمو معها كيانها السياسي المنفصل عن تونس وطرابلس⁽¹⁰⁾، وخلال القرن السابع عشر بدأت الجزائر تنفصل إدارياً عن الخلافة العثمانية باسطنبول⁽¹¹⁾ وبهذا أصبحت للجزائر روابط عديدة مع مختلف البلدان⁽¹²⁾، وسميت المرحلة بعهد الدايات⁽¹³⁾.

ومع بداية سنة 1671م دخلت الجزائر مرحلة جديدة تميزت بتولي طائفة رياس البحر⁽¹⁴⁾ السلطة، تمثل في وضع نظام جديد يقتضي تعيين حاكم للبلاد يلقب بـ "الداي". وقد التزم الدايات بحفظ الارتباط مع الدولة العثمانية باعتبارها الممثل الشرعي للخلافة الإسلامية، لكنهم سلكوا سياسة مستقلة فيما يتعلق بالشؤون الخاصة للبلاد. وقبل الخوض في هذا العنصر علينا أن نرجع إلى نقطة مهمة وهي تعداد سكان الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي، فلقد تضاربت الآراء حول إحصاء تعدادهم بصورة عامة وعلى مستوى بابلك تيطري على وجه الخصوص، ذلك أن السلطات العثمانية لم تكن تهتم بهذا الإجراء الإداري.

ومن بين الذين أعطوا بعض الإحصاءات، نذكر حمدان خوجة الذي حدد تعداد سكان الجزائر بعشرة ملايين نسمة وبما أنّ باليك تيطري كان يشكل 20,5٪ من تعداد الجزائر، فبعملية حسابية بسيطة يكون تعداد سكان البايك 1.200.000 نسمة⁽¹⁵⁾.

ويتكون سكان البايك من عنصر أصيل وآخر دخيل. يتوزعون على مستوى المدن والأوطان. ولن نتكلم في هذه الدراسة الاجتماعية عن التكوين الهرمي للمجتمع في بايلك تيطري، ولكن سنحاول رسم الخطوط العريضة، لمختلف العلاقات التي كانت بين السلطة والرعية بإيجابياتها وسلباتها وبالتالي أخذ صورة كاملة حول البنية الاجتماعية التي كان عليها بايلك تيطري أواخر العهد العثماني.

فلقد تميزت العقود الأربعة الأخيرة من العهد العثماني في الجزائر (1790-1830 م) بعدم استقرار نظام الحكم، فساد الفساد وعمت الفوضى مختلف قطاعات البلاد، إذ تولى الحكم خلال تلك الفترة ثمانية دايات، اغتيل منهم خمسة. كما شهدت الفترة نفسها عدة اضطرابات داخلية تمثلت في تمرد بعض القبائل والطرق الصوفية⁽¹⁶⁾ على نظام الحكم. وعموما فقد تميز هذا العهد بشبه فوضى سياسية، حيث غابت السلطة المركزية تقريبا عن الساحة، الشيء الذي فصح المجال واسعا لتجاوزات عسكرية وإدارية خيرة، أدّت إلى ظهور عدة حركات عصيان⁽¹⁷⁾. ولم يكن بايلك تيطري بمعزل عن الأحداث التي كانت واقعة في كلّ أنحاء الجزائر، فقد تأثر بموجة الاضطرابات.

2- معاملة السلطة لجماعة المرابطين

لقد لعب المرابطون⁽¹⁸⁾ دورا حاسما وفعالا طيلة الحكم العثماني على الجزائر، لهذا كان على البايات أن يتجهجوا معهم سياسة خاصة تضمن لهم ولاءهم ومساندتهم في بسط حكمهم، وفرض النظام والأمن بين القبائل. ولم يتسن لهم ذلك إلاّ من خلال تحالفهم مع المرابطين الذين كانت لهم مكانتهم وكلمتهم على معظم القبائل. ومن بين الزوايا التي انتشرت في المنطقة نذكر زاوية سيدي عنّان، وزاوية سيدي حمامة، وزاوية الوزانة.

وما يلاحظ على هذه السياسة المنتهجة أنّها كانت تقليدا متبعا بين معظم البايات على مختلف الفترات، نظرا لما كان لها تأثير واضح ونتائج ايجابية. فالمرابط كان بمثابة حلقة وصل بين الحكام العثمانيين والرعية خاصة على مستوى الأوطان أين شاعت الروح القبلية.

لكنّ هذه العلاقة لم تكن دوما على أحسنها بين السلطة الحاكمة وجماعة المرابطين، فلقد شهد بايلك تيطري على غرار من مناطق الجزائر موجة من الغضب والتدمير بين أوساط هذه الفئة وأنصارها من الرعية التي كانت تطيع بأمرها وتثور بأمرها، ممّا أدى إلى اندلاع حركات عصيان مسلحة زعزعت الأمن والسلطة في مناطق عديدة على مستوى البايك.

وكانت تتدخل السلطة في تعيين المرابطين وتمكينهم من بسط سلطتهم على المنطقة التي أقرتهم عليها. ومن خلال نصوص بعض الوثائق يتضح جليا أن المرابط كان يتم تعيينه من طرف والدائي أو الباي شخصيا، ويتم ذلك بإصدار فرمانات التي كانت تعطي له كافة الصلاحيات على المنطقة التي وكل بالسهر على رعاية وحل مشاكل الرعية القاطنة بها⁽¹⁹⁾.

ولقد ازدادت سلطة المرابطين اتساعا نتيجة لعدة عوامل منها؛ أن الحكم العثماني على مستوى الأوطان كان يسير بطريقة غير مباشرة، فكانوا يعملون على إقرار السلام، والسهر على تطبيق العهود الموضوعة بين القبائل، والتدخل في النزاعات القائمة بينها، ومحاولة تهدئة الأمور وحلها بالطريقة التي ترضي الطرفين. ومقابل ذلك كان البايات يتقربون إليهم بشتى الوسائل.

*- الامتيازات السياسية: وتمثلت في بناء الزوايا، التي كانت تتمتع بما نسميه حاليا "بالحصانة السياسية" والأضرحه والوقف عليها؛ فلقد حرص خلفاء خير الدين على كسب هذه العناصر الدينية بمنح زواياهم حرمة خاصة وحظرا للملاحقة كل من يلتجأ إليها. فكانت هذه الأماكن المقدسة بمثابة حصنا لكل من احتفى بها، وطلب الاستجارة من المرابط القائم عليها⁽²⁰⁾.

وعموما ما يمكن استنتاجه هو أن العلاقة بين الطرفين كانت مبنية على المصالح المشتركة، فالباي لم يكن زعيما دينيا أو شيخ زاوية أو صاحب طريقة، وإنما كان قائدا حربيا يعتمد نفوذه على خبرته التي أهلته ليكون حاكما، فبفعل غياب عامل الزعامة الدينية وقف المرابطون من البايات موقف المساند والمتعاطف، وليس موقف التابع والمطيع. لهذا كان عليهم أن ينتهجوا معهم سياسة خاصة من خلالها تمكنوا من كسب ثقتهم، وبالتالي ضمن مساندتهم لهم، ففوضوا بذلك على عدة عوامل يمكن لها أن تزعزع النظام العام وبالتالي الاستقرار في المنطقة.

(3)- مكانة العلماء: بايلك تيطري كغيره من المناطق الأخرى الموجودة في الجزائر كان له علماء الذين عرفوا بعلمهم وتقواهم. ولم يكن كل الحكام على سواء في علاقتهم مع العلماء⁽²¹⁾، بالرغم من أن ذلك كان يضر بالمصلحة العامة للبلاد، ويعرقل السير الحسن للحركة العلمية والثقافية، والتطور الاقتصادي والاستقرار السياسي، فلقد انقسم الحكام إلى قسمين، قسم سلط على العلماء كل أنواع الاضطهاد الفكري والاقتصادي. وقسم آخر أبقى على علاقة طيبة معهم، ذلك لأنه علم بأنه لا بد من التحالف معهم حتى تسير الأمور بصورتها الطبيعية.

ونظرا للحكمة التي كان يتمتع بها العلماء فقد كان يستفاد من خبرتهم في شتى المجالات، بحيث لعبوا دورا بارزا في المجال الإداري، إذ كانوا يشاركون في تعيين أو مباركة مشيخة المدينة، التي كانت تعمل على تنظيم الشؤون العامة للسكان⁽²²⁾.

بالإضافة إلى دورهم التعليمي والثقافي، كانوا ينشطون أيضا ويتحركون عندما تحل الأزمات بالبلاد، خاصة الطبيعية منها، كالمجاعات، والأوبئة والفيضانات؛ فيسخرن كل الطاقات الموجودة من أجل تقديم المساعدات للضحايا، ويعملون مع أثرياء المدينة ووجهائها على تقديم الدعم المادي للسكان⁽²³⁾.

حتى المجال السياسي شارك فيه العلماء، فكثيرا ما نجد البايات يستعينون بهم من أجل حل النزاعات القائمة بين العائلات، خاصة، والرعية على العموم؛ كما كانوا يقومون بتعبئة السكان في حالة وجود خطر أجنبي، من أجل أن تكون السلطة

والرعية يدا واحدة⁽²⁴⁾. لأجل هذا كله كان على الباي أن يتعاملوا مع العلماء بكل احترام وتبجيل، لما كانت لهم من مكانة بين أوساط المجتمع، فهم يعلمون جيدا أنه بدون الحصول على تأييدهم ومساندتهم لهم سوف يعرضهم ذلك إلى مشاكل عدة، قد تؤجل بزوال ملكهم وسلطانهم⁽²⁵⁾، فالعقل والحكمة يقولان بأن يستفيد الحاكم من كل الطاقات التي لها تأثير على الرعية.

علاقة السلطة مع مختلف القبائل:

لقد احتوى بايلك تيطري كغيره من المناطق الجزائرية تشكيلة بشرية مميزة، لهذا كان لا بد على الحاكم مراعاة ذلك من أجل بناء علاقة سليمة بين السلطة والرعية. فكان من الحكام من أدرك ذلك، فعمل بهذه القاعدة، ومنهم من غاب عنه هذا، فعجل بنهاية حكمه. ومن ثمة اتخذت سياسة السلطة مع القبائل ثلاث اتجاهات على حسب نوعية العلاقات التي كانت قائمة بين الطرفين. فلقد انتهجت في بعض الأحيان اللين، محاولة منها كسب ود بعض القبائل وتفاديا للدخول في صراعات على كل الجبهات، مما سيعجل حتما بنهاية ملكها. وفي أحيان أخرى اتسمت بالحذر مع أخذ التدابير الكفيلة لتفادي الدخول معها في مواجهات عسكرية. ومرات أخرى اتصفت بالعنف فاتخذت صفة شن الحملات التي كانت لأغراض تأديبية أكثر منها سياسية، خاصة مع تلك القبائل المتمردة التي شقت عصا الطاعة، رافضة بذلك دفع ما عليها من مطالب أو لقيامها ببعض الأعمال المنافية للنظام العام.

1- معاملة السلطة للقبائل الخليفة والرعية:

أما عن علاقتها بالقبائل الخليفة فلم ترد في الوثائق أية معلومات يمكن من خلالها رسم صورة واضحة على نوع العلاقة التي كانت تربطها بها، لأن محور هذه الوثائق كله كان مركزا على التفصيل في طبيعة العلاقات مع القبائل المتمردة. وقد كانت هناك محاولة للبحث على مادة تاريخية يمكن من خلالها سد هذا الفراغ، وما عثر عليه سوى مجرد عموميات، فحاولنا أن ننسق فيما بينها، حتى يتسنى محورة هذا العنصر، بطريقة يفهم من خلالها نوعية هذه العلاقات. فعندما يكون الكلام على القبائل الخليفة، فنعني بها تلك التي كانت تساند السلطة بطرق شتى سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. ومعنى ذلك أنها كانت تدفع ما عليها من مطالب مع الإبقاء على بعض الامتيازات التي كانت تخصص لها، بالمقابل كانت تمد الباي بكامل ما كان يحتاجون إليه من دعم ومساندة. وهذا بالطبع كان يركز بكل بساطة على نوعية العلاقة التي كانت بين الباي وزعماء هذه القبائل.

فلقد كانت السلطة العثمانية والممثلة في شخص الباي تتعامل مع هذه القبائل عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين الذين أصبحوا بحكم العادة والعرف يتوارثون حكمها، معتمدين في ذلك إما على نفوذهم الديني، أو لكفاءتهم الحربية، أو لأصالة نسبهم، وقد غلب على هذه العائلات أحيانا الطابع الحربي، وفي أحيان أخرى اعتمدت في فرض زعامتها على أصولها العريقة. وبهذا أصبح التعامل مع هذه القبائل من خلال زعمائها، لأن الزعيم كان يمثل بالنسبة لها ذلك الرمز الذي يؤمن به أفراد القبيلة، فاحترام هذا الرمز والعمل على كسبه بكل الوسائل، يعني ضمان ولاء أفراد القبيلة كلها بحيث عندما يمس هذا الرمز فإن كل أفراد القبيلة ينتقمون له، وكأهم ينتقمون لكرامتهم التي مست في صميمها. ومن المفروض أن كل حاكم عندما ينصب على

إحدى المناطق، يكون شغله الشاغل العمل والسعي على تلبية حاجيات الرعية ومتطلباتها، والبحث عن الوسائل الكفيلة لتحقيق الأمن والاستقرار، الذين بدونهما لا يكون الازدهار الاقتصادي ولا نشاط الحركة الثقافية. ولكن ما عرف على بعض الحكام الذين حكموا البايك أنهم عملوا عكس ذلك، لأنهم لم يستطيعوا تفهم طبيعة البنية الاجتماعية التي كان يتميز بها المجتمع التيطري على غرار المجتمعات الأخرى.

كانت قبائل الرعية تتألف من المجموعات السكانية الخاضعة مباشرة لسلطة البايك، والمقيمة بالأوطان، وبين واقع المجتمع الجزائري الذي كانت تتحكم فيه العادات العربية، وتستبد به التقاليد القبلية، وتسود فيه الروح العشائرية في الأوطان. فقد عرفت السلطة كيف تتعامل مع ذوي النفوذ والتأثير والمكانة من الأعيان، والشيخوخة وبذلك عرفت كيفية التعامل مع رعية.

(2) - مساندة السلطة لقبائل المخزن ودورهم في فرض الأمن في البايك:

يعود تكوين قبائل المخزن إلى عهد خير الدين، والذي من خلال تكوينهم حاول أن يجعل له قوات عسكرية ثابتة يستطيع أن يعتمد عليها، والتي كان لها نفوذ على المنطقة⁽²⁶⁾. فحينما نتكلم عليهم فإننا نشير مباشرة إلى نطاق الولاء السياسي، فحيث تمتد هذه السلطة وتمارس وظائفها الردعية والجبائية بشكل مباشر وفعال كانت تعرف بالمخزن، وهذا الأخير هو تعبير فعلي ومجازي عن "بيت المال" الذي كانت السلطة السياسية تضع ما تجمعها من مطالب مخزنية، وحبوس، وإتاوات نقدية وعينية من أولئك الخاضعين لها مباشرة سواء كانوا أفرادا، جماعات، أو قبائل⁽²⁷⁾. في حين يرى "فايست" Vayssette "أنّ المعنى الحقيقي للمخزن هو "الحكومة"، وأما المخزني فهو "رجل الحكومة".

فقد اعتبرت هذه القبائل الوسيلة الفعالة واليد القوية للحكام العثمانيين، فكان بذلك المحور الأساسي الذي كانت تركز عليه السياسة العثمانية مع باقي سكان الجزائر، تلك السياسة التي كانت تهدف أساسا إلى فرض النفوذ⁽²⁸⁾. لهذا كان من الضروري أن يتعامل معها البايات بكل لين وكرم، وذلك لما كانت تمثله بالنسبة لدوام حكمه وبسط سلطانه على كل مناطق البايك.

وأما وسائلها في جلب هذه القبائل، فكانت متعددة، إذ حاولت أن تمنح لها عدة امتيازات مقابل خدماتها المستمرة ونذكر منها، المكافآت والتشجيعات⁽²⁹⁾. هذا بغض النظر عما كانوا ينتفعون به من الغنائم التي كانوا يتحصلون عليها أثناء مشاركتهم في الحملات العسكرية التي كان يشنها البايات مرفقين بقواتهم التركية على البعض من القبائل المتمردة⁽³⁰⁾؛ أيضا إسقاط بعض المطالب المخزنية. فلقد كانت السلطة الحاكمة تقدم بعض الإعفاءات المخزنية والمساعدات المادية. ومقابل إسقاط هذه المطالب المخزنية (الامتيازات)، كانت السلطة العثمانية والممثلة في شخص أحمد باي تستغل خدماتها من أجل بسط نفوذها على الرعية، سواء كان ذلك من أجل جمع المطالب المخزنية أو معاقبة بعض القبائل التي كانت تشق عصا الطاعة بين الحين والآخر. فلعبت بذلك أدوارا ثلاثة:

الدور العسكري: عندما كان البايات يخرجون لمعاقبة القبائل المتمردة، فإنهم كانوا يدعمون قواتهم العسكرية التركية بفرسان قبائل المخزن والتي كان يطلق عليها تسمية "القوم"⁽³¹⁾. في حين أطلق على القوات التركية مصطلح "العسكر"⁽³²⁾. ومن بين القبائل التي كانت اليد الضاربة للسلطة على مستوى الجهة الجنوبية لبابليك تطري نذكر أولاد سيدي عبد الله. أيضا قبيلة الدواير وقبيلة العبيد التي كانت تساهم عند الحاجة بـ 1.200 محارب. هذه القوات كان لها دور كبير في نجاح العمليات العسكرية التي كانت تتم على مستوى مناطق متفرقة من البابليك، وخاصة على مستوى المناطق التي شهدت على بعض حركات التمرد والعصيان.

وكان اعتماد السلطة على هذه القوات المخزنية لأسباب اتضحت جليا من خلال قراءة استقرائية لما ورد في رسائله، فكان اعتمادها عليها يعود لمعرفتها بدروب وممرات البابليك، خاصة تلك التي كانت موجودة بين الجبال، فاستغلت بذلك تلك المعرفة وسخرتها لصالحها. فقد جعلتها العين الساهرة والحارسة على بعض المناطق، من أجل الحد من حركات التمرد والعصيان التي كانت تقوم بها بعض القبائل بين الحين والآخر، هذه الأخيرة كانت تشكل مصدر تهديد دائم لنفوذ السلطة مطبقا في ذلك بما كان يسمى بـ "سياسة الحزام الأمني".

ومن خلال هذا العرض التاريخي لعلاقة السلطة مع قبائل المخزن، فيمكن أن نستنتج بأن هذه العلاقة كانت مبنية أساسا على المصلحة المتبادلة، فكل طرف كان يحاول أن يستغل الآخر بالطريقة التي كان يرى فيها دوام وجوده، مما أثر سلبا على نظرة السكان في الأوطان للحكم العثماني. كما أنّ هذا النوع من العلاقة جعل من واقع الصلة بين قبائل المخزن والرعية، علاقة دافع المطالب بمستلمها. وحتى لا تأخذ هذه الدراسة اتجاها واحدا، فسنحاول فيما يلي تقديم صورة عن الجانب النقيض من تلك العلاقات ليس مع عنصر غريب من المجتمع، بل مع قبائل شكلت مجموعات سكانية هامة، ونقصد تلك التي رفعت لواء العصيان والتمرد؛ وما يلاحظ على هذا الموضوع أنّه أخذ الحيز الأكبر في الوثائق.

3- مواجهة السلطة للقبائل المتمردة: لقد انتهج البايات في مواجهتهم للقبائل المتمردة⁽³³⁾ سياستين: إحداهما كانت سلمية، في حين اتخذت الثانية طابع الانتقام.

1- الأساليب السلمية: من بين الأساليب التي اتبعتها البايات من أجل إخضاع هذه القبائل واستخلاص المطالب المخزنية دون الدخول معها في مواجهات عسكرية ما عرف في تلك الحقبة التاريخية بالحملات العادية، هذه الأخيرة كانت عبارة عن قاعدة سياسية توارثها البايات على مرّ الأزمنة من الحكم العثماني في الجزائر. وما ميز هذه الحملات أنّها لم تكن تحمل طابع الانتقام والهجوم بل كانت غالبا سلمية.

ولما علم البايات أنّهم لن يستطيعوا مواجهة كلّ الجبهات بمفردهم، جنحوا إلى استغلال ما عرف عند العرب بـ "العصية" والتي بها "تكون الحماية والمدافعة وكلّ أمر يجتمع عليه، والناس بالطبيعة يحتاجون في كلّ اجتباع إلى وازع وحاكم

ينزع بعضهم عن بعض فلا بدّ أن يكون متغلباً عليهم بتلك العصبية وإلاّ لم تتم". وإنّ من فقدوها عجز عن جميع ذلك. فهي لا تحصل إلّا بالتحام النسب أو ما معناه. وبهذا "فإنّ صلة الرحم الطبيعية - غالباً - نعمة ذوي القربى بعضهم على بعض. ولأنّ عصبية النسب لا تكفي وحدها لبسط السلطة وفرض الطاعة على كلّ الرعية، عمد البايات إلى اصطناع عصبية حصلت له بواسطة "الولاء" و"الحلف". فقد حاولت السلطة كسب ود ومساندة أكبر عدد من العائلات والقبائل، من أجل ضمان الحد الأكبر من الولاء والطاعة، أيضاً لمواجهة الحزب المعارض له؛ فلقد تبين من خلال قراءة استقرائية لبعض الوثائق أنّه كان لبعض الشخصيات المناهضة والمعارضة لسلطته مساندة قوية من بعض القبائل.

كما حاولت السلطات زرع روح النزاع بين القبائل؛ ففي المناطق البايك استطاع شيوخ هذه القبائل ضم مناطق واسعة إلى نفوذهم فقيوت بذلك شوكتهم، حتى خاف منهم البايات، فاهتدوا إلى خلق روح التنافس بينهم والدسائس لهم، فتناحرت بذلك القبائل على الرياسة، فقيوت نزعة التعصب بينهم حتى تقاتلوا؛ إذ شجع البايات على وجه الخصوص التنافس القبلي والصراع العشائري المعتمد على مبدأ الصف وروح العصبية في كثير من الجهات. هذا فيما يخص الوسائل السلمية التي استعملتها السلطة في مواجهة القبائل التي وصفها بالعصيان والتمرد. أمّا في حالة فشل هذه الوسائل فإنّها كانت تلجأ إلى التدخل العسكري، وهذا الموضوع قد أسال حبر الكثير من المهتمين بتاريخ الجزائر العثماني، خاصة الفرنسيين منهم، واتخذوا منه وسيلة للتشجيع به وقذفه بكلّ التهم، غافلين في ذلك كلّ الأمور الإيجابية التي ميزت هذا الحكم.

ولا يشن البايات أيّة حملة عسكرية دون مراسلة القبائل المعنية بالأمر، من خلالها يندرونهم ويتوعدونهم بالعقاب الشديد إذا لم يستجيبوا لأوامره؛ وهذه ما ورد في إحدى الوثائق: "أتّي لم أغزو أحداً من هؤلاء وما قبلهم إلّا بعد الكتب لهم المرة بعد المرة أن يعطوا ما عليهم ويتوبون ويكفون عن الفساد ولم نغز إلّا بعد اليأس منهم وظهور عصيانهم وهذا دائماً مع كل أحد"⁽³⁴⁾. فمن خلال ما ورد يستنتج أنّ شنه للحملات العسكرية لم يكن إلّا بعد تتبع بعض الخطوات، منها الإنذار والتهديد، ثم في حالة العصيان وعدم الدفع تتم عملية التأديب والتي كانت تتم عن طريق التدخل العسكري. ولكي تكون لدينا فكرة بسيطة حول مضمون الرسائل التي كان يبعثها البايات إلى هذه القبائل بهدف إنذارهم بحلول العقاب عليهم إن لم تتم عملية دفع ما عليهم من مستحقات مخزنية، هذه الرسالة التي كتبها إبراهيم آغا إلى أفراد جماعة أولاد علي فبعد المقدمة كتب يقول: "اعلموا فإنّ بعثنا لكم خدامنا الاصباحية لأجل الخلاص وننظر في أمركم فإن خلصتم بالعزم والقوة من غير تأخير في أيام قلائل فذلك المراد وإن تراخيتم فأنتم أدرى بنفوسكم وإلّا خلصتم بالعزم فإنكم خدام وعليكم أمان الله ورسوله لا تخافوا شيء وهذا آخر كتاب بيننا وبينكم. كتب عن إذن المعظم الأسعد إبراهيم آغة أيده الله ونصره بمنه أمين"⁽³⁵⁾. وأواخر جمادى الثاني 1243 هـ^(*). وقد تكون هذه الرسالة نموذجاً على تلك الرسائل التي كان يبعثها البايات للقبائل التي كانت ترفض دفع المطالب المخزنية.

2- الوسائل العسكرية: في حالة عدم نجاح كلّ هذه الطرق فإنّ السلطة تنتقل إلى التدخل العسكري المباشر ضد القبائل التي وصفت "بالاستقلال". وذلك من أجل سببين هما: رفض القبائل الممتنعة دفع المطالب المخزنية، أو لقيامها بأعمال تخريبية؛

وقبل الخوض في تفاصيل هذه الأحداث، ينبغي تحليل الأسباب المغيبة في رواية السلطة. فعندما يعالج مثل هذا الأمر، فإنه لا يعثر على معلومات وافية، ذلك أنه عندما تناول المؤرخون هذا الجانب من الدراسات التاريخية لم يقدموا إلا السرد التاريخي للأحداث دون تحليل الجوانب المؤثرة فيها. هذا ما يجعل من تلك الدراسات ناقصة، كما يجعل المتتبع لهذه الأحداث يتخذ مواقف دون معرفة خصوصيات المجتمع أو السلطة، باعتبارهما شريكين في صنع الحدث التاريخي.

أ- رواية السلطة: فعندما يعرض البايات تفاصيل حملاتهم على بعض القبائل يجب علينا أن نضع نصب أعيننا أنها تمثل رواية الغالب، إذ أن الأطراف المغيبة من طرف السلطة الحاكمة والذين لعبوا دورا كبيرا في سير الأحداث يعتبرون حقل المغيبين والمهمشين. فرواية البايات ترجع الأسباب الرئيسة لمعاقبة هذه القبائل إلى:

- رفض هذه القبائل دفع ما عليها من مطالب مخزنية. وهذا ما صرح به في العديد من المرات، مثال ذلك ما ورد في الرسالة المؤرخة في أواخر من صفر سنة 1243 هـ/ 1827 م فذكر فيها بصريح العبارة: "فرقة عاصية لم يعطوا مطالبهم"⁽³⁶⁾.

- إثارة الفتنة والقلقلة بين أفراد القبائل. مثال ذلك ما ذكر في إحدى الرسائل بشأن بعض الشخصيات التي وصفها بالتمرد والعصيان⁽³⁷⁾. أو قيامها بأعمال التخريب والسلب والنهب لأموال الناس⁽³⁸⁾. ولهذا ففي نظر السلطة أن هذه الحملات كانت تقوم بناء على إجارة لمستجير، واستجابة لحق مهضوم، أو محافظة على شرف طعن أو هذر. هذا فيما يخص الأسباب الظاهرة من خلال ما كتب في الوثائق. غير أن هذا لا يعني أنها الأسباب الوحيدة التي كانت من وراء هذه الحملات، إذ يمكن استنتاج أسباب أخرى غابت في تلك التقارير من بينها:

الأسباب النفسية: هناك من البايات من وصفوا بالقسوة الشديدة ضد أعدائهم، فلم تكن تأخذهم الرحمة ولا الشفقة ضد من كان يحاول زعزعة النظام العام على مستوى البايك، فيكون بذلك انتقامهم شديد، كما يتضح ذلك جليا في استعمال مصطلح "الانتقام" الذي تكرر كثيرا في الوثائق بهذا الشكل: "فانتقمنا منهم"⁽³⁹⁾.

الأسباب السياسية: اتخذ البايات من هذه الحملات وسيلة لتحقيق الزعامة المطلقة، وفرض سلطتهم والمحافظة على استمرار حكمهم دون عراقيل، إذ كل نظام ليس قادرا ذاتيا على تأمين وسائل وجوده واستمراريته مآله حتما إلى الزوال. كما أن السلطة التي لا تملك الطاقة على استخلاص المطالب المخزنية من أفرادها فإنها تفشل في تحقيق أهدافها⁽⁴⁰⁾؛ فمن بين الأسس التي قام عليها الحكم العثماني في الجزائر، القدرة على تحصيل المطالب المخزنية من الرعية⁽⁴¹⁾.

الأسباب الاقتصادية: يقاس على ما كان يتحصل عليه البايات مع قواتهم من غنائم بعد نهاية كل معركة، إذ بعد كل "غزوة" كانوا يغتنمون على كميات هائلة من المواشي، هذا طبعاً بناء على ما كانت تقدم من إحصاءات في التقارير الموجهة إلى الحكام⁽⁴²⁾، فضلا على الأسلحة والملابس التي لم يرد ذكرها في الرسائل. وتجنبنا لفرض اتجاه واحد أي رواية الحاكم على رواية المغلوب، هذه محاولة لوضع عرض لبعض الأسباب التي قد تكون وراء ظاهرة التمرد والعصيان.

الأسباب الاجتماعية: تمثلت في أمرين هما:

- الانتفاء الطبقي: كان المجتمع الجزائري أثناء الحكم العثماني يتكون من فئتين: الحضر وسكان الأوطان. كما كانت الرعاية تنقسم إلى طبقات، وكان ذلك على أساس درجة الثروة، أو درجة العلم، أو المهنة. وإظهار نسبة المتمردين في كل طبقة وبين مجموع أفراد المجتمع وتحديد نوع التمرد الذي كان يرتكبه هؤلاء الأفراد، يبين اختصاص هذه طبقة دون الأخرى بهذه الظاهرة. فسكان الأوطان يندرج في صفوفهم جمع مختلف، ففيهم الفلاح، والأجير، ومالك الأرض ومستأجرها، وراعي الأغنام وقاطع الأشجار. وكل فئة من هؤلاء تتميز عن غيرها. ومعظم حملات البايات كانت على فئة الرعاة، فهذا الصنف تفوق نسبة التمرد لديه على سائر سكان الأوطان، بل على سائر المهن الأخرى بصفة عامة⁽⁴⁴⁾. وسبب ذلك أنهم لا يقضون كل أوقاتهم في الأوطان، وإنما يعتمدون على حياة الترحال، فتسود بذلك حياتهم نوع من الحرية مقارنة مع غيرهم، كما أن عملية الترحال المستمرة تجعل من نسبة السيطرة عليهم ضئيلة، فكثيرا ما كان البايات يشكون من هذه القبائل إذ لم يستطيعوا التحكم فيها لسبب تنقلها المستمر.

ب- العامل النفسي: من المعلوم أن لكل فرد ميلا غريزيا إلى التعدي، والذي يصبح بفعل الظروف الاستثنائية ميلا إلى العنف، فقيمة المطالب الكثيرة المفروضة عليهم أثقلت كاهلهم، وبذلك يحاولون التخلص منها بشتى الطرق.

الأسباب الاقتصادية: تمثلت في أمور ثلاث، قد تكون واحدة منها سببا في حدوث ظاهرة التمرد والعصيان عند هذه القبائل:

الأمر الأول: إن الأحوال الاقتصادية للأفراد والجماعات في مختلف الأمكنة مع وحدة الزمن لها تأثيرها، والعامل هو ضغط الظروف الاقتصادية المحيطة بها وما تولده في النفوس من الشعور بالحاجة ("ويعبر عليه ضغط الشعور بالحاجة")، هذا الأخير ليس رهينا بضغط الظروف الاقتصادية السيئة بقدر ما هو مرتبط بتواتر هذا الضغط واستمرار تأثيره على الفرد وجماعته؛ فالبؤس العابر ليس خطيرا خطورة البؤس الدائم المتواتر، لأن استمرار البؤس على الإنسان ينزل الوهن بملكاته الجسدية والنفسية ويسوقها إلى الانحلال. لهذا فحركات العصيان بالنسبة لهذه القبائل هي وسيلة تعبير عن المعارضة بشكل مباشر وفوري، ومن خلالها تتحدى اللامبالاة أو الإهمال من جانب السلطة الحاكمة.

الأمر الثاني: يتمثل في أن هذه القبائل لا تملك منتوجا فائضا عن الحاجة، تدفعه للسلطات الحاكمة، وأن هذه المنتوجات لا تسد إلا حاجياتها فقط، لهذا فهي مضطرة إلى التهرب عن دفع هذه المطالب التي كانت ترى أنها تثقل كاهلها.

الأمر الثالث: إن السلطة الحاكمة التي تطالب الرعاية بأداء ما عليها من مطالب خزنية، والتي تعتبرها واجبا، لا يمكن إسقاطه في أي حال من الأحوال، كان يجب عليها أن تؤدي بالمقابل واجباتها ومهام في عملية البناء وال عمران؛ كبناء المدارس، والمستشفيات، وإصلاح الطرقات وتوفير المياه، وبصورة عامة ما يسمى حاليا بـ "الأشغال العمومية". وإذا كانت هذه السلطة

تتهاون أو تتخاذل عن أداء مسؤولياتها فإنّ هذا سوف يدفع بالرعية إلى التهرب من دفع ما عليها من مطالب متسائلة في ذلك لماذا عليها أن تدفع للسلطة ما دامت لا تتلق المقابل من العناية؟

3- الأسباب السياسية: إنّ الأوضاع الاقتصادية كانت أو اجتماعية تلقي الضوء على حالة الانفعال والغضب السائدة على فئة من فئات الرعية. وهذه الدراسة تبدو بالغة الأهمية بالنسبة للقائمين على الحكم، إذ نجد أنّ مهمتهم الأولى والأساسية تكمن في القضاء على أسباب العناء المادي والمعنوي، وبالتالي على مصادر الحقد والتذمر لديها. وقد دلّت أحداث التاريخ وما صاحبها من حركات العصيان التي حدثت أنّ الرعية كانت دائماً تقيم لإيمانها السياسي رمزا تحترمه لحد التقديس طيلة الوقت الذي يظل فيه هذا الإيمان، فإذا ما ضعف الإيمان، انقلبت الرعية على الرمز عينه بعنف يزداد حدة كلّما كان فقد الإيمان أكثر، وكلّما طال الوقت الذي فيه الرمز منهارة مفروضا على الوعي العام. فكون هذه القبائل ترفض الانصياع بدفع ما عليها من مطالب، فهذا يعني أنّها أصبحت لا تؤمن "بشرعية" الحكم العثماني عليها، وبذلك فهي تلغي وجود هذه السلطة من أذهانها.

وبعد هذه المحاولة لمعالجة بعض المعطيات التي غيبتها الوثائق، كما غيبتها معظم المصادر والمراجع المعتمد عليها في هذه الدراسة، مع إدراكنا التام أنّها تنقصها الكثير من المعطيات، والتي من خلالها يمكن أن تفسر عدة ظواهر قد تم المرور عليها بطريقة سطحية. أما عن الوسائل الحربية فتمثلت في تلك الحملات العسكرية التي كانت تشنها السلطة على مستوى بايلك تطيري على القبائل التي وصفتها بالعصيان، وقد خصت بها فئة الرعية دون غيرها من فئات المجتمع التطيري ويقصد بذلك "العصيان المدني"، هذا الأخير أخذ عدة صور واختلف من حملة إلى أخرى، ولكن ما يمكن استنتاجه هو العامل المشترك بينها، وتمثل في أسباب شن هذه الحملات وارتكزت على دافعين: أمّا الأول فكان من أجل رفض هذه القبائل دفع ما عليها من مطالب مخزنية. في حين تمثل الثاني في قيامها بأعمال تتنافى والنظام العام.

وأمام هذا الوضع حاولت السلطات، وعلى رأسها الباي الذي كان مسؤولا على ضبط الأمور الأمنية، والقضاء على كلّ التيارات التي كانت تحاول تهديد الاستقرار والأمن في المنطقة، لكل هذه الأهداف حاول رسم سياسة من أجل السيطرة وبسط نفوذ السلطة على الرعية خاصة المتمردة منها. ومن بين الأساليب الإدارية والإجراءات العسكرية المتخذة لإقرار هيبة السلطة على المناطق الجبلية نذكر إقرار الحاميات العسكرية التي كانت تتكون من الجنود الأتراك، ووضعها بالمدن الرئيسة. كما جندت بعض القبائل المخزنية على عدّة جهات من أجل رصد تحركات هذه القبائل.

وعندما كانت هذه الوسائل لا تكفي لبسط نفوذ السلطة فقد استعمل البايات صفة شن الحملات العسكرية - الغزوات - ضدّ كلّ من كان يرفض دفع المطالب المخزنية أو لقيامهم بأعمال تخالف النظام العام الذي فرضته السلطة وهذا بناء على ما ذكرته الوثائق. وقد استخدمت السلطة من أجل ذلك فرسان المخزن كسلاح يجرّد في أيّ وقت ضد المناهضين للسلطة والمتمردين على الحكم، ممّا ترك أثرا سلبيا على نفسية السكان ونظرتهم للوجود العثماني بالبلاد، فأصبحوا لا يستجيبون لأيّ

عمل جماعي، فكان همهم الوحيد هو انتظار وتوقع الحملات الانتقامية لفرسان المخزن وما تسببه هذه الأخيرة من قتل وسلب للثروات والمصادرة للأراضي الزراعية⁽⁴³⁾.

مواش البحث:

- 1- الوثيقة: وهو تسجيل المعلومات وتحريرها حسب طرق علمية متفق عليها. ينظر: إدهام محمد حنش، الخط العربي في الوثائق العثمانية، دار المنهاج، ط: 1، 1418 هـ/ 1998 م، ص ص: 131، 132.
- 2- الايالة: باللغة التركية "إيالت" نقلا عن العربية "إيالة" بمعنى الحكم والإدارة والسلطان. وتعتبر الايالة في الخلافة العثمانية أكبر تقسيم إداري. وقد استعملت رسميا سنة 1000 هـ/ 1591 م. ينظر: دائرة المعارف الإسلامية، من تأليف مجموعة من الباحثين، مج: 5، كتاب الشعب، القاهرة، ط: 1، ص: 264.
- 3- البابليك: عبارة عن تقسيم إداري وجغرافي وضعته السلطة العثمانية، نظرا لشاسعة الرقعة الجغرافية للجزائر، وضرورة حتمية من أجل فرض السيطرة والنفوذ على كل المناطق. أما فيما يخص مجموعة الوثائق العثمانية التي تم التعامل معها فلم يرد هذا المصطلح. ينظر: ملف الوثائق العثمانية رقم: 1641-1642-3204-3205، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية الحامة، الجزائر العاصمة.
- 4- الرسائل: لقد احتلت الرسائل في كل عصر حيزا كبيرا من الاهتمام. ومن العادة أن تقسم الرسائل إلى ديوانية وإخوانية. فأما التي تهمننا فتصنف ضمن المجموعة الأولى، هذه الأخيرة اختصت بمصالح الأمة وقوام الرعية. وهي بصورة عامة تختص بتصريف شؤون الدولة، وبهذا استطاعت أن تهيمن على كل المجالات، فهي بمثابة المرأة التي انعكست عليها هموم المجتمع. ينظر: محمد طاهر كريم، من أدب الرسائل في المغرب العربي خلال القرنين السابع والثامن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ط، 1993، ص: 176.
- 5- التقارير: مفردة تقرير. وهو عرض للحقائق الخاصة بموضوع معين، أو مشكلة معينة، عرضا تحليليا بطريقة سلسلة مبسطة. ويمثل التقرير خاصية من خصوصيات الوثائق العثمانية. ينظر: نزيه إعلوي، أساسيات في اللغة العربية قواعد وتطبيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط: 1، 1420 هـ/ 1999 م، ص ص: 105-106.

6- تتوفر المكتبة الوطنية بـ "الحامة"، قسم المخطوطات على كم هائل من الملفات العثمانية، التي بدورها تضم عددا مهما من التقارير والرسائل التي يمكن الاستعانة بها من أجل إعادة صياغة تاريخ الجزائر العثماني من خلال مادته الأولية والأصلية. ولقد قم كل من خليفة حمّاش وفانيون بفهرستها وتوزيعها على شكل ملفات منها ما كان أصلي، ومنها ما كان مصور.

7- دار السلطان: ورد تسميتها في الوثائق العثمانية الرسمية بـ "محروسة الجزائر" أو "دار الجهاد. ينظر: ملف الوثائق العثمانية: رقم: 1642.

8- بالرغم من أن معظم المصادر والمراجع ترجع تاريخ بداية مرحلة حكم البايبراي إلى سنة 1517م، إلا هذا نوع من الخلط التاريخي في الوقائع والأحداث، إذ أن التاريخ يمثل عملية الاستنجد التي قام بها الإخوة بربروس من أجل انقاد الجزائر من الغزو الاسباني. في حين مثلت الفترة الممتدة من 1520م إلى 1546م مرحلة بسط النفوذ وتثبيت الحكم العثماني في الجزائر، وإلحاق هذه الأخيرة رسميا بالخلافة العثمانية

9- عهد البايبراي (950-995هـ/ 1545-1587م): إن أول من تلقب بهذا اللقب هو خير الدين عروج. وهو يعني أمير الأمراء. ويعتبر هذا العصر من أزهى عصور الحكم العثماني في الجزائر. ينظر: زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص: 488.

10- بتعيين خير الدين بيلرباي أصبحت الجزائر إحدى الولايات الثلاث للإمبراطورية العثمانية وأصبح لبايلر باي الجزائر بمقتضى هذا التعيين حق التصرف المطلق في الجزائر مع الإشراف على إقليمي تونس و طرابلس، لكن هذا الإشراف لم يدم طويلا فقد ألغى العثمانيون نظام البايبراي سنة 1588م خوفا من أن يفكر هؤلاء الولاة في الانفصال فأصبحت الجزائر ولاية عادية يعين على رأسها باشا تغيره الأستانة كل ثلاث سنوات. ينظر: البوعبدلي المهدي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة 1984، ص: 87.

11- اسطنبول: "اسلانبول" باللغة التركية، وتعني تحت الإسلام. ينظر: أحمد بن مبارك بن العطار، تاريخ حاضرة قسنطينة، تحقيق: رابح بونار، د مط، د ط، ص: 33. وهي مدينة بالغة التحصين تقع على مضيق البسفور، وتشغل جانبا من شبه جزيرة فب بحر مرمرة. ينظر: موسوعة 1000 مدينة إسلامية، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط: 1، 1421هـ/ 2000م، ص: 46.

12- ينظر: ملف الوثائق العثمانية، رقم: 3207-1642.

13- المصطلح الشائع في مجموعة الوثائق الأرشيفية هو "الباشا". و الباشة بالناء المربوطة عند الأتراك هو الذي يولييه السلطان العثماني قطرا من الأقطار. ينظر: أبوراس الناصري، عجائب الأخبار في لطائف الأسفار فيما جرى بوهراوان والأندلس للمسلمين مع الكفار، مخطوط رقم: 3182، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر. ورقة: 77. أما مصطلح "الداي" فلم

يرد في مجموعة الوثائق العثمانية. وهي كلمة تركية الأصل، ولها معان عدّة كالحال، والرجل متوسط السن، والمدافع، أيضا الرئيس والقائد، وهذا بالنسبة لعامة الناس، أمّا بالنسبة للإدارة العثمانية فإنّ اللفظة كانت تطلق على قادة الجيش الذين يمتازون بالشجاعة والقوة بالإضافة إلى رؤساء البحر، اعترافا بكفاءتهم وحرصهم على حماية سيادة الإيالة والدفاع على سواحلها من الهجمات الصليبية. ينظر: حسين خوجة، ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق وتقديم: الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، د ط، ص: 25. لدولاتلي: من بين ألقاب الباشاوات. وتعني أنّه الباشا والداي "الدولاتلي". ينظر: ملف الوثائق العثمانية، رقم: 1642.

14- ينظر: ملف الوثائق العثمانية: رقم: 3190

¹⁵ حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقديم وتعريب: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط: 2، 1982، ص: 120.

16- اشتهر في الجزائر ثمان طرق وهي: القادرية، والشاذلية، والخلوتية، والرحمانية، والتيجانية، والعيساوية، والطيبية، والسوسية، والعمارية. ينظر: عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، ج: 3، ص: 251.

17- صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، ص: 584.

18- ينظر: ملف الوثائق العثمانية، رقم: 1642.

19- Jean Morisot, L'Aurès ou la mythe de la montagne rebelle, Edition l'Harmattan, Paris, 1992, P : 116.

20- ملف الوثائق العثمانية، رقم: 1642.

21- ملف الوثائق العثمانية، رقم: 3205.

22- ملف الوثائق العثمانية، رقم: 3206.

23- ملف الوثائق العثمانية، رقم: 1642.

24- ملف الوثائق العثمانية، رقم: 3205.

25- من خلال وثيقة نشرها عبد الجليل التميمي في مرجعه "بحوث ووثائق في التاريخ المغربي" وقد أمضاها عثمان خوجة باسم الشعب الجزائري بكل ما كان يحويه من فئات، وكانت من ضمنها فئة العلماء والتي بدونها لا يمكن أن تكون لهذه الوثيقة مصداقية. ينظر: ص: 196.

Vayssette, R. C, 1869, P : 42.-26

²⁷ سعد الدين إبراهيم وآخرون، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، ط: 2،

أكتوبر 1988، ص: 112.

28- ملف الوثائق العثمانية، رقم: 1642.

29- المصدر نفسه.

30- المصدر نفسه.

31- ملف الوثائق العثمانية، رقم: 3205.

32- المصدر نفسه.

33- اختلفت المصادر والمراجع في استعمال المصطلحات التي خصت الوضعية الحقيقية التي كانت عليها هذه القبائل، فهناك من نعتها بالقبائل المتمردة والعاصية، مثال ذلك: صالح بن العنتري، وناصر الدين سعيدوني، وصالح فركوس. في حين وصفتها جلّ المراجع الأجنبية بالثائرة. أمّا الوثائق فتنتعتها بـ "العاصية" ومثال ذلك ما ورد في الرسالة رقم: (19-20-29-30) في التريب العام للمجموعة: "فرقة عاصية" وأمّا المفسدة، فمثال ذلك ما ذكر في إحدى رسائله: "أهل عصيان وفساد". ينظر: الرسالة رقم: (15) في التريب العام للمجموعة. ولكي يتمكن من إيجاد المصطلح الصحيح الذي يكون الأقرب من وضعية هذه القبائل علينا أن نعطي شروحا موجزة لكل ما ورد أعلاه. فالثورة لغة هي: ثار الشيء ثورا وثورانا. ينظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، مج: 4، دار صادر بيروت، ط: 2، 1384هـ/ 1992م، ص: 108. أمّا اصطلاحا: فهو التغيير الجذري والسريع لنظام سياسي بأسره، وهي عملية تغيير سريعة تستلزم العنف في الكثير من الأحيان. أمّا العصيان فهو لغة: مرد، تطاول في المعاصي. ينظر: أحمد رضا، معجم متن اللغة، مج: 5، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1377هـ/ 1985م، ص: 273.

34- ملف الوثائق العثمانية، رقم: 1642.

35- المصدر نفسه.

36- المصدر نفسه.

37- ملف الوثائق العثمانية، رقم: 3206.

38- المصدر نفسه.

39- ملف الوثائق العثمانية، رقم: 3205.

40- حسن ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة، منشورات دحلب، الجزائر، ص: 56.

41- ملف الوثائق العثمانية، رقم: 1642.

42- المصدر نفسه.

43- المصدر نفسه.